الثلاثاء ١٢ نوفمبر ٢٠١٨

الشورى

www.alshouranews.com

الدكتور محمد سعد الدين : وجود الرئيس عبد الفتاح السيسي وسط شباب مصر والعالم هو تجسيد لمعنى الديمقراطية، ورؤية واهتمام مصر بسماع وجهة نظر الشباب ومشاركتهم في القرار السياسي، مثبتا وجود عدد كبير من ممثلي الشباب وانتظارهم بحماية بالغة وتأمينهم لكافة أطياف المجتمع المصري.

وكيل غرفة البترول و رئيس جمعية مستثمرى الغاز أكد البرنامج الاقتصادى المصرى ناجح بشهادة المؤسسات العالمية

الدكتور محمد سعد الدين: منتدى شباب العالم أظهر التلاحم بين الرئيس السيسى والشباب

تصدير الغاز المصري كمنتج نهائي إلى السوق العالمي خطوة تاريخية غير مسبوقة تحسب للقيادة السياسية الحالية

أشاد الدكتور محمد سعد الدين الخبير البترولي البارز ووكيل غرفة البترول ورئيس جمعية مستثمرى الغاز بمنتدى شباب العالم الذى انعقد فى شرم الشيخ الأسبوع الماضى وحضر فاعلياته الرئيس السيسى ولفت إلى أن المنتدى بعث برسالة هامة وهي تكامل الحضارات بالرغم من اختلاف "اللغة، الثقافة، الدين، اللون، الزى" ويبقى العامل المشترك وهو القيم الإنسانية، هذا بجانب الرسالة المهمة التي وجهها منتدى شباب العالم وهي "القوى الناعمة" التي تغرس القيم الإيجابية وقيم التسامح وقبول الآخر والحوار وتعددية الآراء والاتجاهات كل ذلك يخلق جوا من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

وقال إن وجود الرئيس عبد الفتاح السيسي وسط شباب مصر والعالم هو تجسيد لمعنى الديمقراطية، ورؤية واهتمام مصر بسماع وجهة نظر الشباب ومشاركتهم في القرار السياسي، مضيفًا "وجود عدد كبير من ممثلي الشباب وانتقائهم بعناية بالغة وتمثيلهم لكافة أطياف المجتمع المصري"، فعلى سبيل المثال أن هناك مجموعة من المرشدين السياحيين المصريين المشاركين في المنتدى يتحدثون "٣٤ لغة مختلفة"، مما يسهم في زيادة التواصل بين مصر ومختلف دول العالم، هذا بالإضافة إلى استعادة سمعة مصر العالمية من حيث مجال الحريات ووضع لغة الحوار أساسًا للتفاهم بين مختلف الشعوب، وإظهار قوة مصر الناعمة التي تتمثل في هذا الكم الهائل من المثقفين المصريين مما لديهم ميراث هائل من الحضارة.

قال الدكتور محمد سعدالدين الخبير البترولي ووكيل غرفة صناعة البترول باتحاد الصناعات ورئيس جمعية مستثمرى الغاز إن برنامج الإصلاح الذي تنفذه الحكومة، والذي اتخذت من أجله العديد من الإجراءات الصعبة خلال المرحلة الماضية، يشهد تحركا كبيرًا وفقًا لما أعلنته العديد من المؤسسات المالية العالمية، والتي كان آخرها تقرير صندوق النقد الدولي، بشأن زيادة توقعاته للاقتصاد المصري، والتي تعد بمثابة شهادة جديدة لجذب مزيد من الاستثمارات خلال الفترة المقبلة، وطمأنينة للمستثمرين الحاليين.

وأضاف الخبير الاقتصادي، أن الخطة التي تم إعلانها من قبل الحكومة، بشأن الوصول لمعدلات نمو نحو ٥,٣ ٪ خلال العام المالي الجاري، تسير بشكل جيد، وشهدت تحركا مميزًا من جانب القيادة السياسية، من أجل جذب الاستثمارات، عن طريق العمل على التواصل مع مختلف الشركات العالمية، وتقديم مزايا تحفزية من أجل استقبال استثمارات جديدة، خلال المرحلة المقبلة.

الخطة التي تم إعلانها من قبل الحكومة بشأن الوصول لمعدلات نمو نحو 5,3 % خلال العام المالي الجاري تسير بشكل جيد وشهدت تحرك مميز من جانب القيادة السياسية

استمرار استقرار الجنيه المصرى خلال الفترة الماضية ساهم في زيادة أمان للمستثمرين والراغبين في زيادة استثماراتهم داخل مصر

وأضاف أن الحكومة تسعى خلال المرحلة الحالية للاستثمار في رأس المال البشري، من أجل التأهيل والتطوير لكي يتواكب مع الإجراءات الاقتصادية التي يتم اتخاذها من قبل الحكومة المصرية خلال السنوات المقبلة.

وتابع إن مؤشرات الأداء التي تم تنفيذها تدل على أن الوضع الاقتصادي تغير، وهو ما أدى بالضرورة لرفع صندوق النقد لمعدلات النمو، بنحو ٥,٣٪ في ٢٠١٨، و٥,٥٪ العام المقبل، ونحو ٦٪ حتى ٢٠٢٣، والتي من خلالها يتم زيادة فرص العمل، من أجل تقليل معدلات إلبطالة لنحو ٩,٩٪ العام المقبل بدلا من ٩,١٠٪ العام الجاري.

وقال إن الحكومة المصرية تستهدف خلال المرحلة الحالية، طرح سندات دولية بعملات غير الدولار واليورو، من أجل جذب مزيد من الاستثمارات خلال الفترة المقبلة، حيث قام وزير المالية الأسبوع الماضي بجولة آسيوية من أجل جذب عدد من الدول الآسيوية للمشاركة في السندات الدولية، حيث قام خلالها بالترويج بعدد من الدول مثل سنغافورة واليابان وماليزيا وبعض الدول الأخرى.

وطرحت مصر مليارى يورو من إصدار سندات في أبريل، وهو أول إصدار لها بالعملة الأوروبية الموحدة، وأعلن الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن الوزارة تدرس حاليًا طرحها سندات دولية بعملات أخرى، من أجل التغلب على أزمة سد عجز الموازنة خلال العام المالي الجاري، ولمساعدة الدولة في برنامجها الإصلاحي، ولإعادة هيكلة الدين المصري، وسداد جزء من المستحقات المالية لها، مؤكدًا أنه سيتم طرح سندات دولية بعملة اليورو الأسبوع المقبل، لم يتم تحديد قيمتها بعد.

وقال إن أزمة الأسواق الناشئة على الاقتصاد المصري، لم تكن كبيرة على السوق المصري، كما يتم الترويج لها، مشيرة إلى أن تقرير صندوق النقد الدولي حول معدلات النمو، يعتبر وسيلة جيدة للحكومة أمام المؤسسات المختلفة، أثناء الترويج للسندات الدولية.

وأشار إلى أن استمرار استقرار الجنيه المصري خلال الفترة الماضية ساهم في زيادة أمان للمستثمرين والراغبين في زيادة استثماراتهم داخل الاقتصاد المصري، وطمأنهم على الاقتصاد المصري، ما أدى لزيادة عدد من الشركات العاملة داخل السوق المصري لاستثماراتهم، خلال المرحلة الماضية.

وقال رئيس جمعية مستثمري الغاز، إن مصر تسعى لتقليل واردات المواد البترولية خلال المرحلة المقبلة، والتي تسجل نحو ٣٠٪ من الاحتياجات الشهرية، من أجل سد الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، من خلال الاكتشافات الجديدة، مشيرًا إلى أن حجم الاستهلاك من المواد البترولية بلغ نحو ٨٢ مليون طن سنويًا، بإنتاج يصل لنحو ٦٧ مليون طن.

وأوضح أن مصر تستورد مواد بترولية، بقيمة ٧ مليارات

دولار سنويًا، وفقا لبيانات وزارة البترول ما أدى لوجود أزمة بسبب ارتفاع سعر برميل البترول خلال الفترة الماضية، وسبب أزمة كبيرة في موازنة العام الجاري، وتبحث الحكومة توفير بدائل لسد العجز.

وقال، إن تأمين احتياجات مصر من البترول لمدة عامين وفقًا لتصريحات وزارة المالية، يرفع من حجم المخصصات المالية للدولة تجاه توفير احتياجاتها البترولية، مشيرًا إلى أن إجراءات الحكومة تبدو جيدة نحو زيادة إنتاج البترول والغاز من أجل تقليل حجم الاستيراد.

وأوضح الخبير البترولي، أن تذبذب أسعار البترول خلال المرحلة الماضية، هو ما دفع الحكومة لاتخاذ مثل تلك الإجراءات، وتوجهها نحو وجود تحوط لتأمين احتياجاتها، مشيرًا إلى أن أسعار النفط لا يحكمها قواعد العرض والطلب العالميين على البترول، ولكن الظروف الاقتصادية والأزمات العالمية هي المتحكم الرئيسي فيها، لافتًا إلى أن توجه الحكومة يعني تحسن الظروف الاقتصادية خلال المرحلة الحالية، نتيجة للإجراءات الاقتصادية الأخيرة التي نفذتها الحكومة.

وأوضح أن تصدير الغاز المصري كمنتج نهائي إلى السوق العالمي يعتبر خطوة تاريخية غير مسبوقة، تُحسب للقيادة السياسية الحالية، ليس فقط في تصدير منتج بترولي، وإنما في تصنيع هذا المنتج قبل تصديره للأسواق العالمية.

وأكد رئيس جمعية الغاز، أن وزارة البترول أعلنت مسبقًا عن التزامات تعاقدية لتصدير الغاز المصري إلى الأسواق العالمية، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة تعتبر ترجمة حقيقية للنجاح الذي حققه قطاع البترول خلال السنوات الماضية، وتؤكد سعي مصر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز وتصدير الفائض مصنعا وليس خامًا.

وتابع "سعد الدين"، "أبرز الدول التي مخطط لها أن تستقبل الغاز المصري المصنع نهائيا خلال الأسابيع المقبلة، هي الأردن، وبعض دول الاتحاد الأوربي وخاصة إيطاليا وفرنسا وإسبانيا".

وأوضح "سعد الدين"، أن دول الاتحاد الأوروبي ستستقبل الغاز المصري قريبًا، مبينًا أنها كانت تعتمد على الاستيراد من روسيا قبل أن تتعاقد لاستيراد الغاز المصري، مشيرًا إلى أن الفائض للتصدير بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي سوف يقترب من ١ مليار قدم مكعب غاز.